قراءة اقتصادية في موازين القوة والطاقة؛

تهديد غير قابل للتنفيذ وتداعيات عالمية.. لماذا يفشل الحصار البحري؟

من غير المرجح أن تسعى أمريكا إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع السفن أو التجارة البحرية الصينية

تهديد ناقلات النفط والسفن المرتبطة بإيران من شأنه أن يزيد من صدمة الطاقة، ويضغط أكثر على الاقتصادات العالمية

الوفاق/ اعتبر المحلل الاقتصادي "حسين رضوي بور" أن القيود الفنية وعوامل الردع الإيرانية تحول دون تنفيذ حصار بحري ضد إيران، لأن مثل هذه التهديدات تؤدي فوراً إلى صدمة سعرية في أسواق الطاقة، وتضع اقتصادات أوروبا وشرق آسيا تحت ضغط الركود التضخمي، وقال: أنه يجب أولاً تقييم ما إذا كان هذا الحصار ممكناً من الناحية الفنية. فعندما تتحكم إيران بحركة السفن في مضيق هرمز، ينبغي الانتباه إلى أن هذا المضيق ممر مائي ضيق يمكن رصده حتى بالعين المجردة، وبالتالي يمكن التحكم بحركة السفن فيه.

واستطرد رضوي بور قائلاً: خلال العدوان العسكري الأخير للولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران، رأينا أن العديد من حاملات الطائرات والمدمرات الأمريكية تمركزت في المحيط الهندي لتكون خارج مدى صواريخ كروز البحرية الإيرانية. وهذا بحد ذاته عامل ردع فني يمنعها من الاقتراب والسيطرة الفعالة على حركة السفن. لذلك، فإن اعتراض السفن التي ترسو في الموانئ الإيرانية ليس بالأمر السهل من الناحيتين الفنية والعسكرية.

وتابع: من جهة أخرى، تُعد الصين الشريك التجاري الأهم لإيران حالياً، ومن غير المرجح أن تسعى الولايات المتحدة إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع السفن أو التجارة البحرية الصينية، نظراً لاحتمال الرد بالمثل من جانب بكين. وهذا أيضاً عامل ردع إضافي يُضعف فرص نجاح مثل هذه الإجراءات.

الحصار البحري يعمّق صدمة الطاقة

وفيما يتعلق بتأثير هذه التهديدات على أسواق الطاقة، قال رضوي بور: اللافت أنه فور إعلان دونالد ترامب هذا القرار، ارتفعت أسعار الطاقة عالمياً، حيث قفزت العقود الآجلة للغاز في أوروبا بنسبة ١٨٪ خلال يوم واحد، وهذا يعكس توقعات بأن تصبح أزمة الطاقة أكثر حدة في المستقبل.

وأوضح: أن السبب واضح، عندما تتجه إمدادات الطاقة نحو التراجع بسبب القيود في مضيق هرمز وانخفاض إنتاج أو صادرات النفط والغاز في الخليج الفارسي، فإن أي صدمة إضافية تقلّص العرض وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وأضاف: لهذا السبب، رأينا في بداية الحرب أن الولايات المتحدة نفسها علّقت بعض العقوبات على النفط والغاز الإيراني والروسي لضخ مزيد من الإمدادات في السوق العالمية وتجاوز الصدمة الأولية. أما الآن، فإن تهديد ناقلات النفط أو السفن المرتبطة بإيران من شأنه أن يزيد من صدمة الطاقة، ويضغط أكثر على الاقتصادات العالمية الحساسة لهذه الصدمات.

ارتفاع أسعار الطاقة والركود التضخمي

وأشار رضوي بور إلى أن أوروبا ودول جنوب شرق آسيا مثل اليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، وحتى الولايات المتحدة نفسها، ستتأثر بحالة الركود التضخمي الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة. واعتبر أن هذه السياسة قد تكون خطأً ذا نتائج عكسية بالنسبة لواشنطن؛ إذ إنها قد لا تحقق نجاحاً عملياً، وستؤثر سلباً على أسواق النفط من الناحية النفسية. وأضاف: أن كثيرين داخل الولايات المتحدة سخروا من هذا القرار، واعتبروه دليلاً على سوء التقدير وعدم القدرة على إدارة ملف مضيق هرمز، مشيراً إلى أن واشنطن لا تمتلك حالياً أوراقاً قوية، وتلجأ إلى خيارات محدودة الفعالية.

الجغرافيا الإيرانية تغطي جانباً كبيراً من المخاطر

وفي سياق حديثه عن إدارة الأسواق الداخلية، قال رضوي بور: لا شك أن اقتصاد إيران يتأثر بهذه الحرب والسياسات الأمريكية، وأن التقلبات الأخيرة في سوق الصرف تعود إلى هذه التهديدات، وإن كان تأثيرها نفسياً بالدرجة الأولى؛ لكنه شدد على أن اتساع الجغرافيا الإيرانية وإمكانية استخدام الحدود غير البحرية في التجارة مع الدول المجاورة يغطّي جزءاً كبيراً من المخاطر.

وأضاف: كما حدث في ملف الحبوب وبعض السلع الأخرى، فقد أصبحت الموانئ الشمالية بديلاً عن الجنوبية، وتم تأمين الاحتياجات إلى حد كبير، ويمكن إدارة التجارة بطرق متعددة.

وأشار المسؤول السابق في منظمة التخطيط والميزانية إلى أن الحدود البرية لإيران مع العراق وباكستان وآسيا الوسطى وتركيا، إضافة إلى بحر قزوين، تتيح للبلاد تفادي حدوث نقص حاد في الواردات. وختم بالقول: قد تفرض هذه الظروف تكاليف على إيران، لكن في المقابل، ومع التكاليف التي ستتكبدها الولايات المتحدة والعوائد المحتملة من ارتفاع أسعار الطاقة، يبدو أن هذه التكاليف قابلة للتعويض.

إيران وتركمانستان تناقشان قضايا النقل والتجارة والاقتصاد والطاقة

ناقشت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية فرزانة صادق، ووزير خارجية تركمانستان رشيد مردوف، قضايا النقل البري والجوي والتجاري والاقتصادي والطاقة خلال اتصال هاتفي.

وقام الوزيران، أمس الثلاثاء، بإتصال هاتفي لمناقشة قضايا النقل والتجارة والاقتصاد والطاقة. وأعربت «صادق»، خلال هذه المكالمة الهاتفية، عن تقديرها لتعاطف سلطات ومسؤولو تركمانستان مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في استشهاد القائد الشهيد للثورة الإسلامية وعدد من القادة العسكريين والمسؤولين والشعب الإيراني، فضلاً عن المساعدات الإنسانية التي قدمتها تلك الدولة، ودعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وأضافت: منذ بداية الهجمات الأمريكية والصهيونية على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، شهدنا المواقف الإيجابية والإجراءات المخلصة لتركمانستان والتي تستحق التقدير. من جانبه، أعلن وزير خارجية تركمانستان، خلال هذه المحادثة، استعداد بلاده لعقد اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة مع إيران في أقرب فرصة مناسبة، وأعرب عن ارتياحه لهذه المحادثة، قائلاً: منذ بداية الهجمات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ظلت حدود تركمانستان مفتوحة أمام إيران ونحن نأسف بشدة للمآسي التي وقعت في إيران. وأكد «رشيد مردوف» على متابعة القضايا التي أثارتها وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية. كما أعلن استعداد بلاده لمتابعة مشاريع اقتصادية مشتركة.

وزيادة حجم التبادل التجاري عند معبر خسروي

إيران والعراق يؤكدان على تطوير التعاون الحدودي

خلال إجتماع وفد إيراني يضم محافظ مدينة «قصر شيرين» محمد شفيعي ومسؤولين من معبر «خسروي» الحدودي، مع مسؤولي معبر «المنذرية» الحدودي العراقي، تم التاكيد على تطوير التعاون الحدودي، وزيادة حجم التجارة، وتسهيل حركة المسافرين والزوار في هذا المعبر الرسمي.

وتناول الاجتماع مواضيع متنوعة، من بينها التأكيد على الزيادة اليومية لعبور السيارات العامة وفق نظام Cabotage، والإعلان عن إعفاءات من الوقود عند معبر خسروي الحدودي لتسهيل الزيارة، وإطلاق مشروع الترانزيت، ووضع خارطة طريق لمدة شهر لتحقيق قفزة نوعية في الصادرات، يتم خلالها رفع طاقة الشاحنات التجارية إلى ٥٠٠ شاحنة. نظام Cabotage يعني الحصول على تصريح رسمي من مصلحة الجمارك الايرانية لخروج مركبة خصوصية مؤقتًا من البلاد. ويُعد هذا التصريح بمثابة جواز سفر للمركبة، وبدونه يُحظر عليها مغادرة الحدود البرية أو دخول المناطق الحرة. وفي هذا الاجتماع، استعرض حاكم مدينة قصر شيرين الخلفية التاريخية لهذا المعبر الحدودي، وتضحيات حرس الحدود وقوات الجمارك، والجهات المعنية الأخرى خلال الحرب المفروضة الثالثة، واستمرار نشاط معبر خسروي الحدودي، قائلاً: إنه نظرًا لمحدودية النشاط في بعض المعابر التجارية الإيرانية مع العراق، كان معبر خسروي بديلاً مناسبًا لإجراء التبادلات التجارية لتلك المعابر، ولم يُغلق ولو ليوم واحد خلال الحرب.

وأكد محمد شفيعي جاهزية البنية التحتية لتطوير التجارة وحركة الزوار على هذا المعبر الحدودي، وقال: نسعى جاهدين لبدء الترانزيت عبر معبر خسروي في المستقبل، ونحن على أتم الاستعداد لتشغيل المعبر على مدار الساعة لخدمة الزوار والتجار، مع مراعاة القيود المفروضة خلال الحرب، وبناءً على الظروف الراهنة، شريطة أن يبادر الجانب العراقي أيضاً إلى العمل. وفي إشارة إلى مراسم الأربعين، أضاف: نريد أن تبقى الأبواب الاقتصادية مفتوحة، حتى في ظل الظروف الاستثنائية وظروف الحرب، كما كانت عليه من قبل، إلى جانب حركة الزوار، ومن الغد ولغاية شهر كامل، ستكون خطتنا التشغيلية استقبال ٥٠٠ شاحنة يومياً من الساعة السابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً. وأكد مدير مصلحة جمارك خسروي خلال هذا الاجتماع، أن معبر خسروي الحدودي، بما في ذلك صادرات الغاز، يحتل المرتبة الأولى بين المعابر الحدودية الاثني عشر المجاورة للعراق، كما أنه يتصدر المعابر الحدودية من حيث حركة الشاحنات، مسجلاً رقماً قياسياً بلغ ١٢٠ ألف مركبة العام الماضي. وفي سياق آخر من الاجتماع، أشاد بهمن أميري، مستشار محافظ كرمانشاه للشؤون العراقية، بتعاون الحكومة العراقية، مؤكداً على أهمية تعزيز العلاقات بين الجانبين. ومن بين القضايا الأخرى التي نوقشت في الاجتماع: إصدار تصاريح دخول الحافلات العراقية عبر معبر خسروي الحدودي، والإخطار المبكر بحظر المنتجات من قبل العراق لتجنب الإضرار بالتجار، بالإضافة إلى أنشطة معبر خسروي الحدودي يوم الجمعة لمنع ازدحام حركة الشاحنات، وذلك لكي يستعيد هذا المعبر دوره كطريق رئيسي للتواصل بين إيران والعتبات المقدسة.

معاون منظمة تنمية التجارة:

توفير مسارات بديلة للتجارة وسرعة الإفراج عن البضائع في ازدياد

الوفاق/ أعلن معاون الخدمات التجارية في منظمة تنمية التجارة، أن التجارة مستمرة بلا انقطاع، وقال: بالتزامن مع بدء الحرب العدوانية الأمريكية – الصهيونية، تم تيسير الاستيراد من أجل استدامة الإنتاج وتأمين السلع الأساسية في البلاد. وأشار «محمدصادق قنادزاده»، يوم أمس الثلاثاء، إلى القرار الحكومي الأخير بخصوص تمديد مهلة استيراد السلع الأساسية عبر المحافظات الحدودية دون تحويل العملة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي، وقال: إن الهدف من هذا القرار هو تيسير عملية دخول السلع الأساسية إلى البلاد. وأوضح: بناءً على ذلك، أُعفي مستوردو السلع الأساسية من قيود السقف والسجل الشخصي، كما تم توفير إمكانية مقايضة السلع التصديرية بالسلع الأساسية وفقاً للإجراءات المحددة.

وقال معرباً عن أن الواردات التي تتم ضمن هذا الإطار ستعتبر بمثابة إيفاء الالتزام النقدي: إن القيود المفروضة على استيراد السلع الأساسية وتأمين المواد الأولية اللازمة للمنشآت الاقتصادية والصناعية قد رُفعت بفضل التعاون والمشاركة مع القطاع الخاص، وخصوصاً غرف التجارة، ووزارة الصناعة والتعدين والتجارة، مؤكداً أن القرار الحكومي يسّر الظروف لصالح الاستيراد، بحيث يتمكن التجار من القيام بعمليات الاستيراد والتصدير بأقل قدر من الإجراءات الروتينية. وقال معاون الخدمات التجارية في منظمة تنمية التجارة، مشيراً إلى إزالة معوقات الالتزامات النقدية وتخفيض رسوم السلع الأساسية: إن منظمة تنمية التجارة قامت باتخاذ عشرة إجراءات في سبيل تيسير التجارة، وفي هذا الإطار، تم تمديد مهلة الإيفاء بالالتزامات النقدية للصادرات والواردات لمدة شهر واحد، كما تم تعليق القيود المصرفية المتعلقة بعودة العملة الناتجة عن التصدير لمدة ثلاثة أشهر، مؤكداً إن تمديد وتنفيذ قرار الإفراج الجزئي عن البضائع قد تم مع التركيز على تعزيز الاقتصاد الوطني، وبفضل التدابير المتخذة، ازدادت سرعة الإفراج عن البضائع من المعابر الجمركية في البلاد. وقال قنادزاده معرباً عن أن الطرق والمسارات البديلة للتجارة قد تم توفيرها: إن مسار الاستيراد والتصدير في البلاد لا يزال ممهداً، وبتم تلبية الاحتياجات الداخلية من الموانئ الأخرى للبلاد، مشيراً إلى أن الأولوية الرئيسية لهذه المنظمة في الظروف الراهنة هي تسريع العمليات التجارية، ونحن نسعى بمشاركة الفاعلين التجاريين إلى إزالة التحديات التجارية.

مديرعام سكك الحديد: استهداف تحقيق نقل ٥٤ مليون طن من البضائع

الوفاق/ أعلن المدير العام لسكك الحديد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن زيادة كمية نقل البضائع من ٤٠ مليون طن إلى ٤٤ مليون طن خلال العام الماضي، مشيراً إلى هذا النمو بنسبة ٨ بالمئة، وقال: إن استهداف العام الحالي هو تحقيق نقل ٥٤ مليون طن من البضائع.

وقال «جبار علي ذاكري» في اجتماع مجلس تنسيق مديري سكة الحديد، مشيراً إلى الجهود المبذولة خلال العام الماضي في مجال النقل بالسكك الحديد، ومقدماً الشكر لكافة العاملين، والتعبئة، والحماية، وشرطة سكك الحديد، إن دور التعاضد والجهود الجماعية كان فعالاً في استمرار حركة الشبكة الحديدية في جميع أنحاء البلاد، وأشار إلى انخفاض نسبة الحوادث بنسبة ٥ بالمئة خلال العام الماضي، وهو ما تحقق رغم زيادة نقل البضائع.

وأكد نائب وزيرة الطرق والتنمية الحضرية على ضرورة زيادة السلامة في نقاط التقاطع وإنشاء نطاق آمن لحركة القطارات، وأخبر عن تحسن حالة جاهزية القاطرات، حيث ارتفع هذا المؤشر بنسبة ١٠ بالمئة بدعم من رئيس الجمهورية ووزيرة الطرق، وبفضل ضخ السيولة المناسب، ليصل من ٤٨٩ جهازاً في أغسطس ٢٠٢٤ إلى متوسط ٦١٠ أجهزة في العام الحالي.

كما أشار ذاكري إلى عقد ٦ فعاليات مهمة بمشاركة القطاع الخاص وتوقيع مذكرات تفاهم خلال العام الماضي، وأخبر عن التقدم المناسب لالتزامات الشركات، وأكد على الحفاظ على هذا المسار لتحقيق أهداف خطة التنمية السابعة.

وقال: إن دبلوماسية سكك الحديد وتطوير العبور القائم على سكك الحديد هما من النهج الرئيسي لسكة الحديد، مضيفاً: خلال العام الماضي تم تحقيق إنجازات ملحوظة في هذا المجال، كما زادت البضائع الدولية بنسبة ٧ بالمئة.

وأكد ذاكري، أن زيادة العبور عبر المعابر الحديدية، وزيادة نقل البضائع وخاصة مع أفغانستان، وإنشاء قدرات جديدة في الشبكة الحديدية، وتنظيم الخطوط الفرعية هي من أولويات العام الحالي، وشدد على ضرورة زيادة القدرة التنافسية مع النقل البري في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية السابعة.